انتقالات

أنباء العدالة الانتقالية حول العالم

تشرين الثاني / نوفمبر 2010

www.ictj.net/arabic

ترقب الانتخابات في بورما

مقابلة مع باتريك بيرس، رئيس البرنامج المعني ببورما

س. تشهد بورما في السابع من نوفمبر/تشرين الثاني أول انتخابات برلمانية لها منذ عام 1990؛ فهل تعد هذه الانتخابات مؤذناً بتحول حقيقي في بورما؟

ج. تمر بورما بفترة انتقالية حالياً، ولكن لم يتضح مآل هذا التحول بعد؛ فبإجراء هذه الانتخابات يدخل دستور عام 2008 حيز التنفيذ؛ ويضم الدستور بعض الأحكام الإشكالية التي من شأنها أن تحد من أي قدرة على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

ويرسخ الدستور الدور القيادي للجيش في الحياة السياسية للبلاد، ويخفي هذا الدور خلف واجهة تتمثل في البرلمان المنتخب؛ كما ينص الدستور على منح أفراد الجيش حصانة من المقاضاة "على أي فعل يقومون به أثناء تأديتهم لمهامهم (العسكرية)". وأغلب الظن أن الهدف من هذه الحصانة هو التستر على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، الأمر الذي يناقض المعايير القانونية الدولية.

أضف إلى ذلك أنه بالرغم من أن الدستور يشتمل على بعض الحريات الأساسية – مثل حرية التجمع وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها – فهو يحتوي كذلك على فقرة استثنائية فيما يتعلق بالتمتع بهذه الحقوق. فهناك فقرة، مثلاً، تنص على حق الفرد في حرية التعبير "ما لم يكن في ذلك مخالفة للقوانين الصادرة من أجل الوئام والأمن وسيادة القانون والنظام، والمجتمع، والسلام، والهدوء أو النظام العام ومبادئ الأخلاق". والمراد من الدستور أساساً هو حماية الجيش، والجيش هو المقترف الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان، ومن ثم فإنني أعتقد أن الانتخابات لن تكون ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالإفلات من العقاب.

س. كيف تصف مستوى الوعي بآليات العدالة الانتقالية في بورما؟ هل تعتقد أن التدريب الجاري حالياً على أساليب العدالة الانتقالية في بورما كافٍ؟

ج. لا شك أن التدريب أمر على جانب كبير من الأهمية، ولكنه غير كافٍ في الوقت الحالي؛ وداخل بورما يكاد يكون من المستحيل التحدث عن أمور من قبيل الحقيقة، فضلاً عن قضايا العدالة والمحاسبة على

محتويات النشرة

مقابلة مع مع باتريك بيري 1

التقرير العالمي..... 4

أفريقيا..... 4
الأمريكيتان..... 6
آسيا..... 9
أوروبا..... 10
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 11
المنشورات..... 12
أضف إلى مفكرتك..... 14
جهود عظيمة الأثر..... 15

انتقالات

انتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أصدر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في بورما تقريراً مؤخراً، وأرسل رسالة إلى الحكومة البورمية طالباً منها إبداء أي تعليقات على التقرير؛ فردت الحكومة قائلة "فيما يتعلق بادعاءات ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، فلا تحدث مثل هذه الجرائم في ميانمار". ولكن إن كانوا يعتقدون بذلك حقاً، فلا ينبغي أن يستشعروا أي خطر من إنشاء لجنة للتحقيق، فضلاً عن إجراء تدريبات في مجال العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان. بل هم يدركون ضلوعهم في هذه الجرائم، ولذا فهم متخوفون من تزايد الوعي بهذه القضايا.
وحينما يصدر مسؤول حكومي على هذا المستوى مثل هذا النفي الشامل، فإنه يقطع بذلك كل سبل الاتصال والحوار؛ ومن الضرورة بمكان أن نجد سبلاً لإجراء مباحثات حول إجراءات تقصي الحقيقة وتحقيق العدالة؛ وترجع أهمية ذلك إلى الإفلات من العقاب، كما ذكرت آنفاً، هو أمر يكرسه ويكفله الدستور ذاته.

ومن المعلوم أن القانون الدولي قد شهد تحولاً ملحوظاً على مدى العقود القليلة الماضية؛ إذ لم يعد من المقبول إصدار قرارات عفو عن المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب؛ وهذا، على النقيض من موقف الحكومة، يؤكد أهمية وضرورة التوعية. ولكننا بكل أسف لا نستطيع القيام بذلك جهراً في بورما. وبإمكان وسائل الإعلام في المنفى – التي يتعاون المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع الكثير منها – المساعدة في تيسير مبادرات التوعية، ولكن هناك حاجة أكيدة لمزيد من التدريب.

س. أي دور ينهض به المركز الدولي للعدالة الانتقالية في نضال بورما من أجل تحقيق العدالة وإحداث التغيير السياسي الوطني المنشود؟ وهل هناك نجاحات تحققت في النهوض بهذا الدور؟

ج. لقد قام المركز الدولي للعدالة الانتقالية بأدوار متعددة؛ وكان أول نشاط قمنا به بشأن بيورما في عام 2003، وبدا من الممكن آنذاك تحقيق تغيير من نوع ما؛ وكانت زعيمة الرابطة الوطنية للديمقراطية أونغ سان سو تشي قد أطلق سراحها من الإقامة الجبرية في منزلها، وبدت الفرصة سانحة آنذاك لإجراء حوار. وفحص المركز الدولي للعدالة الانتقالية شتى التصورات الممكنة للتغيير، وبدأ في تقديم النصح لمجموعات المجتمع المدني بشأن التصدي للتركة الثقيلة من انتهاكات حقوق الإنسان. وبدأ المركز الدولي رسمياً برنامجاً معنياً ببورما في نهاية عام 2007، ومنذ ذلك الحين كان دورنا يتمثل في التفاعل النشط مع المجتمع المدني، وذلك بصفة رئيسية لتقديم المعونة الفنية للمجموعات التي تقوم بجمع معلومات عن الانتهاكات القائمة.

ولا شك أن التفاعل مع المجموعات المحلية لحقوق الإنسان جدير بأن يعد من قصص النجاح الذي أحرزناه في بورما؛ وكان شريكنا الرئيسي هو "شبكة توثيق حقوق الإنسان – بورما"، وهي مجموعة تتألف من 13 من المنظمات المحلية لحقوق الإنسان، تشارك جميعها في توثيق حقوق الإنسان، إدراكاً منها بأنه إذا تيسر لها تجميع معلوماتها في قاعدة مشتركة للبيانات فإن القصة التي يمكن أن ترويها هذه القاعدة المشتركة سوف تكون أغزر تفصيلاً وأوضح بياناً من البيانات التي يمكن أن تقدمها منظمة واحدة.

ولقد ساعدنا شبكة توثيق حقوق الإنسان البورمية في قضايا تتعلق بمناهج جميع البيانات؛ وساعدنا الشبكة في وضع بعض الكتيبات الإرشادية الممتازة للتوثيق، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في قدرة موظفيها الميدانيين على جمع المعلومات، وتحليل البيانات، والربط بين هذا التحليل وبين صلاحيات وتفويض آليات العدالة الدولية، وتحديد المجالات التي يمكن استخدام الأدلة فيها؛ وتلك بلا شك قصة نجاح باهرة.

وهناك تطور آخر مهم نشهده الآن إلى جانب الانتخابات، وهو الزخم المتزايد وراء إنشاء لجنة بمساندة الأمم المتحدة للتحقيق في جرائم الحرب المحتملة والجرائم ضد الإنسانية؛ ويتمتع المركز الدولي للعدالة الانتقالية بخبرة واسعة فيما يتعلق بإنشاء وعمل لجان التحقيق، وبمقدورنا تقديمها للمجموعات المحلية.

س. هل لك أن تسهب بعض الشيء في توضيح هذه الفكرة والتأييد الذي تحظى به لجنة التحقيق التي أشرت إليها؟

ج. هناك حتى الآن نحو 12 دولة تؤيد إنشاء لجنة لتحقيق؛ وتنظر إحدى لجان الجمعية العامة في هذه القضية خلال الشهر الحالي. ومن المقرر أن تصوت الجمعية العامة بأكملها على قرار رسمي في ديسمبر/كانون الأول. ولا يبدو الآن أن القرار سوف

انتقالات

يتضمن دعوة للتوصية بإنشاء لجنة للتحقيق، ولكن لا يزال يجري تداول مسودة القرار ومناقشتها. وهناك بعض الخلط والتضارب فيما يتعلق بتفويض لجنة التحقيق ذاتها؛ فمعظم مثل هذه اللجان يتم إنشاؤها باعتبارها من "إجراءات تقصي الحقائق". أما اللجنة المقترح إنشاؤها من أجل بورما سوف يكون القصد منها هو إرساء سجل رسمي لما وقع من أحداث في إطار تقرير رسمي يحظى بتأييد الأمم المتحدة، وربما التوصية باتخاذ إجراءات أخرى مثل تحريك الدعاوى القضائية، أو التعويضات أو سبل جبر الأضرار، أو الإصلاح المؤسسي، تبعاً للنتائج التي تخلص إليها اللجنة. ولكن الظاهر أن تقرير اللجنة ذاته سوف يقر بحقيقة ما حدث من انتهاكات لحقوق الإنسان.

س. وماذا بعد ذلك؟ ما هي خطط المركز الدولي للعدالة الانتقالية بشأن بورما على المدى البعيد، وما هي المجالات التي تودون التركيز عليها في المستقبل؟

ج. سوف يستمر المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تقديم يد العون للمجموعات المحلية بشأن قضية توثيق حقوق الإنسان؛ وسوف تتزايد أهمية هذا المجال بصورة مطردة في الوقت الذي نقترب فيه من إمكانية إنشاء لجنة للتحقيق. كما نود القيام بمزيد من النشاط المستهدف إما من خلال إحضار مجموعات من دول أخرى مرت بتجارب أو أوضاع مماثلة، لزيارة مجموعات المجتمع المدني هنا، أو بتمكين المجموعات المحلية من الاطلاع على خبرات بعض البلدان الأخرى التي واجهت قضايا مماثلة، سواء كان الأمر يتعلق بلجان التحقيق، أو المصالحة القائمة على المجتمع المحلي، أو السبل التقليدية لتحقيق العدالة. وكل هذه الأمور مطروحة على جدول أعمال شركائنا المحليين.

ويعلق البعض آمالاً عريضة على أن تؤدي الانتخابات إلى انفتاحات سياسية غير متوقعة في بورما، وأن تفضي إلى تطورات لا يمكن التنبؤ بها، وهذا الجانب لا بد أن يعود بالفائدة على بورما. ولكن وضع حد لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب – أو حتى مجرد إحراز تحسن في أوضاع حقوق الإنسان – لا ينبثق تلقائياً عن الانتخابات؛ فتحقيق العدالة والإنصاف ليس أمراً محتوماً في بورما، بل هو يتوقف على اجتهاد ومثابرة الحركة المنادية بالديمقراطية ونشطاء حقوق الإنسان، وأنصارهم داخل البلاد وفي المجتمع الدولي عموماً.

وسوف يواصل المركز الدولي للعدالة الانتقالية مساهمته التي تجمع بين المنظور العالمي والدراية بالسياق المحلي دعماً للجهود المضنية الرامية لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب في بورما. ولن نكف أيضاً عن مساعدة المجتمعات المحلية في التصدي للتركة الثقيلة التي خلفتها عقود من انتهاكات حقوق الإنسان.

التقرير العالمي

المجتمع الدولي

حلت في شهر أكتوبر/تشرين الأول الذكرى العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 بشأن المرأة والسلم والأمن، وهو القرار الذي يتناول آثار الصراع المسلح على المرأة، ويدعو إلى إشراكها في في بناء السلام. وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول، قاد مجلس الأمن الدولي نقاشاً مفتوحاً حول القرار 1325، انتهى بصدور بيان رئاسي يدعو إلى اعتماد مؤشرات لقياس تنفيذ القرار من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة. وأشار المجلس في بيانه إلى دور إجراءات العدالة الانتقالية في مكافحة ظاهرة إفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة ضد النساء والفتيات من العقاب.

- "Security Council debate on 1325," *UN Dispatch* http://www.undispatch.com/secretary-clinton-announces-u-s-commitments-on-1325-valerie-amos-gives-updates-on-niger-pakistan-and-haiti-and-more-from-un-direct

إفريقيا

جمهورية إفريقيا الوسطى/جمهورية الكونغو الديمقراطية

بعد توقف دام ثلاثة أشهر، استأنفت المحكمة الجنائية الدولية في 25 أكتوبر/تشرين الأول محاكمة توماس لوبانغا المتهم بارتكاب جرائم حرب، من بينها تجنيد أطفال في صفوف القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 8 أكتوبر/تشرين الأول، ألغت الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الجنائية الدولية قراراً أصدرته المحكمة في 8 يوليو/تموز، يقضي بوقف إجراءات محاكمة لوبانغا بدعوى أن المدعي العام لم يمتثل لأوامر المحكمة بإطلاع الدفاع على معلومات معينة.

وألقت السلطات الفرنسية القبض على زعيم متمردي الهوتو كاليكستي مباروشيمانا في 11 أكتوبر/تشرين الأول بموجب أمر قائم بالقبض عليه من المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان مباروشيمانا زعيماً سابقاً للمتمردين من حركة "القوى الديمقراطية من أجل تحرير رواندا"، ويواجه خمس تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وست تهم بارتكاب جرائم حرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 2009، من بينها القتل العمد والاغتصاب والتعذيب.

وفي 19 أكتوبر/تشرين الأول، قضت المحكمة الجنائية الدولية بأن تبدأ محاكمة جان بيير بيمبا، النائب السابق لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني، بعد إرجائها مرتين من قبل. ويأتي هذا القرار في أعقاب قرار من الدائرة الاستئنافية للمحكمة الجنائية الدولية برفض طعن في مقبولية الدعوى قدمه بيمبا المتهم بارتكاب جريمتين ضد الإنسانية وثلاث جرائم حرب في جمهورية إفريقيا الوسطى.

- "Thomas Lubanga: ICC trial of DR Congo warlord to resume," *BBC News* http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-11503799
- "Rwanda: Mbarushimana Arrest Major Blow to FDLR - CPCR," *allAfrica* http://allafrica.com/stories/201010130526.html
- "ICC to proceed with Bemba war crimes trial," *BBC News* http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-11573604

كينيا

أرسل مسؤول كيني بارز خطاباً إلى المحكمة الجنائية الدولية قائلاً فيه إنه على استعداد لتسليم نفسه إلى المحكمة إذا اعتبر من المشتبه فيهم في التحقيق بشأن أحداث العنف التالية للانتخابات عام 2007، حسبما أفاد رئيس هيئة الادعاء بالمحكمة لويس مورينو أوكامبو في تصريح أدلى به أثناء مؤتمر صحفي في 19 أكتوبر/تشرين الأول. وكان نحو 1300 شخص قد قتلوا، فيما شرد 500 ألف من ديارهم إبان أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها

انتقالات

في كينيا عام 2007. وفي 21 مايو/أيار 2010، سمحت الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية للمدعي العام بالمحكمة بفتح التحقيقات في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت أثناء أعمال العنف التالية للانتخابات.

وقبل نقل موقع اجتماع حكومي إقليمي من نيروبي إلى أديس أبابا، حث المركز الدولي للعدالة الانتقالية وغيره من المنظمات الحكومة الكينية على إلقاء القبض على الرئيس السوداني عمر حسن البشير إذا قرر حضور الاجتماع؛ وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول، طلبت الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الجنائية الدولية من الحكومة الكينية إبلاغ المحكمة "بشأن أي مشكلات تعوق أو تحول دون إلقاء القبض على عمر البشير وتسليمه"؛ ومن المعلوم أن كينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي.

- "Top Kenyan is ready to surrender at The Hague," *Daily Nation*
- http://www.nation.co.ke/News/-/1056/1032626/-/11j525jz/-/
- "Kenya: Do Not Welcome Bashir Back," ICTJ http://www.ictj.org/en/news/press/release/4206.html
- "ICC calls for Kenya to act on Al Bashir's arrest warrant," *Radio Netherlands* http://www.rnw.nl/international-justice/article/icc-calls-kenya-act-al-bashir's-arrest-warrant

ليبيريا

أقر مجلس الشيوخ الليبيري تعيين سبعة أشخاص رشحهتم رئيسة الجمهورية إلين جونسون سيرليف لعضوية اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان؛ وكان المجلس قد استبعد ستة من المرشحين السبعة الذين تم اختيارهم في فبراير/شباط بدون إبداء أي تفسير علني لهذا الرفض. واجتمعت سيرليف مع الأعضاء الجدد في اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في 19 أكتوبر/تشرين الأول لتدشين عمليات اللجنة.

- "Liberia: President Sirleaf Meets Commissioners of Independent National Human Rights Commission," *allAfrica* http://allafrica.com/stories/201010200826.html
- "Liberia: Senate Should Act on New Human Rights Commissioners," ICTJ http://ictj.org/en/news/press/release/3982.html

السودان

قدم الادعاء والدفاع في المحكمة الجنائية الدولية مذكرة مشتركة إلى المحكمة في 20 أكتوبر/تشرين الأول، جاء فيها أن زعيمي المتمردين السودانيين المتهمين بقيادة هجوم أدى إلى مقتل 12 من أفراد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي عام 2007 لا يعتزمان الطعن في التهم الموجهة إليهما. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت في العام الماضي صحيفة اتهام ضد كل من عبد الله باندا أباكير نورين وصلاح محمد جربو جاموس بتهمة ارتكاب ثلاث جرائم حرب من بينها مهاجمة أفراد قوات حفظ السلام عمداً؛ وفي 16 يونيو/حزيران، سلم المتهمان أنفسهما للمحكمة طوعاً، ومن المقرر أن تبدأ جلسة التأكيد على التهم في 8 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت الحكومة الإثيوبية أن الاجتماع الإنمائي الإقليمي المزمع عقده في نيروبي في 30 أكتوبر/تشرين الأول لبحث الاستفتاء على انفصال جنوب السودان قد تقرر نقل موقعه إلى أديس أبابا. وكان احتمال حضور الرئيس السوداني عمر البشير الاجتماع في كينيا، وهي من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، قد أثار دعوات من المجتمع الدولي بإلقاء القبض عليه تنفيذاً للأمرين الصادرين من المحكمة الجنائية الدولية بالقبض عليه. للمزيد من المعلومات، انظر الخبر الخاص بكينيا صفحة 3.

وفي 17 أكتوبر/تشرين الأول، أصدر وزير العدل السوداني محمد بشارة دوسة قراراً بعزل نمر إبراهيم محمد، المدعي الخاص بالجرائم المرتكبة في إقليم دارفور منذ عام 2003، وعين نائبه عبد الدايم زمراوي خلفاً له. وقال دوسة إن الهدف من هذا التغيير هو تعزيز مساعي تحقيق العدالة في دارفور، وإن المسؤولية عن تحريك الدعاوى القضائية تقع

انتقالات

على عاتق الحكومة السودانية وحدها، وليس أي جهة خارجية مثل المحكمة الجنائية الدولية. وكان الاتحاد الإفريقي قد أصدر تقريراً في العام الماضي ألمح فيه إلى أن نظام القضاء السوداني غير قادر على القيام بملاحقات قضائية جديرة بالتصديق، وأوصى بإنشاء محكمة مختلطة، أي تجمع بين سمات المحاكم الدولية والوطنية.

- "ICC confirmation hearing for Darfur rebels postponed till next month," *Sudan Tribune* http://www.sudantribune.com/spip.php?article36708
- "Sudan talks move to Addis Ababa," *IOL News* http://www.iol.co.za/news/africa/sudan-talks-moves-to-addis-ababa-1.689266
- "Sudan fires Darfur war crimes prosecutor amid talk of 'transitional justice'," *Sudan Tribune* http://www.sudantribune.com/spip.php?article36630

أوغندا

بدأت مبادرة المرحلة الانتقالية في أوغندا الشمالية ومشروع قانون اللاجئين الذي تضطلع به جامعة ماكيريري في بناء متحف تذكاري للحرب في منطقة كيتغوم شمالي أوغندا في مطلع أكتوبر/تشرين الأول. وسوف يكون المتحف مسؤولاً عن جمع وحفظ الصور والوثائق المتعلقة بالصراع في شمالي أوغندا، بهدف تيسير سبل الحصول على المعلومات وتحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومن المقرر افتتاح المركز في فبراير/شباط 2011.

- "Northern war museum planned," *The New Vision* http://www.newvision.co.ug/D/8/16/734862

جنوب إفريقيا

في 18 أكتوبر/تشرين الأول، نشرت وزارة العدل الجنوب إفريقية أسماء 149 شخصاً أوصت بمنحهم عفواً رئاسياً عما أدينوا به من جرائم ذات دوافع سياسية ارتكبت إبان حقبة الفصل العنصري، ودعت الضحايا إلى إبداء آرائهم فيما إذا كان ينبغي إصدار عفو عن هؤلاء الجناة. وجاءت هذه الدعوة في أعقاب صدور قرار من المحكمة الدستورية في فبراير/شباط، ألزمت فيه الرئيس بالسماح للضحايا بالمشاركة في عملية إصدار قرارات العفو؛ وكانت هذه العملية قد أنشئت في عام 2007 بقرار من الرئيس السابق ثابو إمبيكي للنظر في قضايا الجرائم التي زعم أنها كانت ترجع لدوافع سياسية، والتي ارتكبها أفراد لم يشاركوا في أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة.

- "South Africa: Victory in Pardons Process, Serious Follow Up Needed," ICTJ http://www.ictj.org/en/news/press/release/4178.html

الأمريكيتان

الأرجنتين

في 13 أكتوبر/تشرين الأول، صدر حكم بالسجن المؤبد على رئيس سابق لأحد السجون يدعى آبل دوبوي بتهمة ارتكاب جرائم تشمل التعذيب والقتل إبان حقبة الحكم الديكتاتوري العسكري خلال الفترة 1976-1983؛ وكان دوبوي، الرئيس السابق لوحدة السجن رقم 9 في بلدة لا بلاتا، قد مثل أمام القضاء مع عشرة من ضباط السجن السابقين، وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين 10 سنوات والسجن المؤبد، بتهمة تعذيب السجناء السياسيين المحتجزين في المركز وإساءة معاملتهم.

- "Ex jefe penitenciario de Argentina condenado por crímenes en dictadura," *Agencia EFE* http://www.abc.es/agencias/noticia.asp?noticia=551714

البرازيل

في محاضرة علنية أجريت في 13 تشرين الثاني/أكتوبر، قال وزير حقوق الإنسان "باولو فاننوتشي" ووزير العدل السابق "تارسو جينرو" إنهما يدعوان إلى تعديل التفسير المتعلق بقانون العفو

انتقالات

الصادر عام 1979، وجادل الرجلان في معرض هذه الدعوة بالقول بوجوب ألا يشمل العفو مسؤولي الدولة المتهمين بجرائم تتعلق بحقوق الإنسان مثل التعذيب والاختفاء القسري. إلا أن المحكمة العليا رفضت في 29 أبريل/نيسان اقتراحا تقدمت به رابطة المحامين البرازيليين لتعديل قانون العفو لاستثناء مثل تلك الجرائم.

كما كان من بين المتكلمين في تلك المحاضرة القاضي الإسباني "بالتثار غارزون" الذي قال إن جرائم مثل عمليات الاختفاء القسري والتعذيب يجب أن تعامل كانتهاكات لحقوق الإنسان بدلا من اعتبارها جرائم سياسية، ودعا إلى فتح ملفات الأرشيفات العسكرية الخاصة بفترة الحكم الديكتاتوري بين عامي 1964-1985. كما ناشد أقاربُ ضحايا النظام الدكتاتوري الحكومةَ البرازيلية الجديدة التي انتخبت هذا الشهر أن تفتح الملفات العسكرية التي يقال إنها تكشف أماكن دفن رفات الأشخاص الذين اختفت آثارهم. لكن الجيش من جهته زعم أن تلك الملفات أتلفت ولم يبق لها أثر.

- "Tarso e Vannuchi vão insistir em nova interpretação da Lei da Anistia," *DefesaNet* http://www.defesanet.com.br/br/2010_44.htm
- "Garzón defende abertura de arquivos da ditadura," *DefesaNet* http://www.defesanet.com.br/br/2010_43.htm
- "Perseguidos e parentes de vítimas querem que novo presidente abra arquivos," *Correio do Estado* http://www.correiodoestado.com.br/noticias/perseguidos-e-parentes-de-vitimas-querem-que-novo-presidente_79100/

كولومبيا

في 21 تشرين الأول/ أكتوبر بدأت الحكومة تطبيق خطة طارئة لرد الأراضي بغية إنصاف من انتزعت منهم أراضيهم بسبب النزاع المتواصل. وقدم الرئيس "خوان مانويل سانتوس" أول ثلاثة صكوك ملكية للأراضي إلى عائلات في قرية "ماكاييبو" الشمالية. وتخطط الحكومة لإعادة نحو مليوني هكتار (قرابة 4.9 مليون أكر) من الأراضي على مدار السنوات الثماني المقبلة.
وفي 19 تشرين الأول /أكتوبر صادق مجلس النواب بإجماع الأصوات على "الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص كافة من الاختفاء القسري". وستعرض الاتفاقية الآن على المحكمة الدستورية للمراجعة، يتلو ذلك خيار تصديق الرئيس عليها.

وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول أصدر قاض من بوغوتا أول إدانة بخصوص "مجزرة تروجيللو" حيث قتل أو اختفى أكثر من 200 شخص في الفترة بين 1990-1992 على يد قوات تابعة للحكومة بذريعة ارتباطاتهم المزعومة بجماعات المسلحين. وقد حكمت المحكمة على القائد السابق "أليريو أنتونيو يوروينا جاراميللو" بالسجن لمدة 44 سنة بعد إدانته بالضلوع في عمليات إعدام خارج إطار القضاء، وبرأت المحكمة مسؤولَيْن سابقيْن آخريْن من الشرطة والجيش.

- "Gobierno entrega títulos de propiedad a víctimas del conflicto," *El Espectador* http://www.elespectador.com/articulo-230836-gobierno-entrega-titulos-de-propiedad-victimas-del-conflicto
- "Restitución de tierras será retroactiva a 15 años," *El Tiempo* http://www.eltiempo.com/justicia/restitucion-de-tierras-a-victimas-de-la-violencia_8127782-4
- "Aprueban adhesión de Colombia a Convención contra desaparición forzada," *El Tiempo* http://www.eltiempo.com/politica/aprueban-adhesion-de-colombia-a-convencion-contra-desaparicion-forzada_8152280-4
- "Histórica condena contra ex comandante operativo del Batallón Palacé por Masacre de Trujillo," *Caracol Radio* http://www.caracol.com.co/nota.aspx?id=1369776

هندوراس

في 22 أكتوبر/تشرين الأول قدم وزير الدفاع مارلون باسكوا ورئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات

انتقالات

المسلحة الميجور جنرال كارلوس كويلار تقريرين رسميين إلى لجنة الحقيقة والمصالحة، أوضحا فيهما بالتفصيل الأحداث التي اكتنفت الانقلاب العسكري الذي وقع في 28 يونيو/حزيران 2009. كما استمعت اللجنة، التي أنشئت في الرابع من مايو/أيار، إلى شهادات من رؤساء البلديات ومسؤولي الحكم المحلي في 14 أكتوبر/تشرين الأول، وطلبت إجراء مقابلات مع الرئيسين السابقين مانويل زيلايا، الذي أطاح به انقلاب عام 2009، وروبرتو ميشيليتي.

- "Defensa y FF.AA. entregan sus informes a Comisión de la Verdad," *La Tribuna* http://www.latribuna.hn/web2.0/?p=197175
- "Comisión de la Verdad escucha a alcaldes," *La Tribuna* http://www.latribuna.hn/web2.0/?p=194935

البيرو

وفقا لـ"فرناندو سيزلو" رئيس اللجنة المسؤولة عن مشروع التخليد، من المقرر أن يبدأ في 4 تشرين الثاني/أكتوبر تشييد " مقام الذاكرة" المصمم لإحقاق الحقيقة وتخليد ضحايا العنف السياسي في الثمانينيات والتسعينيات. وكان "سيزلو" قد عين رئيسا للجنة خلفا للكاتب والحائز على جائزة نوبل "ماريو فارغاس ليوسا" الذي استقال احتجاجا على المرسوم 1097 المثير للجدل والانتقاد بدعوى أنه يمنح العفو للمتهمين بارتكاب فظائع خلال الحرب الأهلية بين عامي 1980-2000. وقد نص ذلك المرسوم الذي أبطل في 16 سبتمبر/أيلول على وجوب وقف المحاكمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إن لم تفض إلى حكم من محكمة في غضون 16 شهرا من بدئها.

وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر تقدم عدد من النساء من مقاطعة "أنتا" بدعوى قضائية ثانية ساعياتٍ للحصول على تعويض من المسؤولين عن سياسات تحديد النسل في الفترة 1996-2000، إذ كن ضحية لبرنامج تعقيم طبق في عهد نظام فوجيموري. وكانت الدعوى الأولى قد أوقفت في أيار/مايو 2009 بسبب انتهاء مدة سريان قانون التقدم بشان الجرائم المرتكبة خلال تلك الفترة.

وقد أقرت الحكومة البيروفية بإجراء نحو 300 ألف عملية تعقيم لنساء في إطار برنامج قيل إنه طوعي. إلا أن دراسة "للجنة الأمريكية اللاتينية الكاريبية للدفاع عن حقوق النساء" جمعت شهادات ما ينوف عن 2000 امرأة يزعمن أنهن كن ضحايا للبرنامج دون رضاهن، كما خلصت الدراسة إلى أن البرنامج استهدف النساء الفقيرات من سكان البلاد الأصليين بصورة منهجية.

- "El 4 de noviembre se iniciará construcción del Lugar de la Memoria," *RPP* http://www.rpp.com.pe/2010-10-17-el-4-de-noviembre-se-iniciara-construccion-del-lugar-de-la-memoria-noticia_303445.html
- "Women Sterilised Against Their Will Seek Justice, Again," *IPS* http://www.ipsnews.net/news.asp?idnews=53177

أوروغواي

في 20 أكتوبر/تشرين الأول، صوت أعضاء مجلس النواب في أوروغواي لصالح إلغاء قانون للعفو يسمح لمرتكبي الجرائم التي وقعت إبان الحكم الديكتاتوري بين عامي 1973 و1985 بالإفلات من العقاب؛ وتجدر الإشارة إلى أن قانون التقادم، المعروف أيضاً باسم "قانون الإفلات من العقاب"، يحول في الواقع الفعلي دون مقاضاة وإدانة أفراد الأمن الذين ارتكبوا جرائم مثل اختطاف المعتقلين، وتعذيبهم، واغتصابهم، فضلاً عن أعمال القتل وحالات الاختفاء خلال الفترة بين عامي 1973 و1985. ومن المزمع الآن إحالة قرار الإلغاء المقترح إلى مجلس الشيوخ للتصويت النهائي عليه.

- "Los diputados uruguayos invalidan una ley que amparó a los represores de la dictadura", *EFE* http://www.google.com/hostednews/epa/article/ALeqM5h0x7L4_0polyQfGoUWpsTgYlrZdw?docId=1389004

انتقالات

آسيا

بنغلاديش

في 29 سبتمبر/أيلول، قدم خمسة من زعماء الجماعة الإسلامية المعتقلين لدى محكمة الجرائم الدولية مذكرات منفصلة تطعن في شرعية المحكمة أمام المحكمة العليا. وقد وجهت إلى هؤلاء المعتقلين تهمة ارتكاب جرائم حرب أثناء الصراع لاستقلال بنغلاديش عام 1971؛ وتزعم الطعون أن محكمة الجرائم الدولية أصدرت أوامر القبض على هؤلاء الأشخاص بدون توجيه أي تهم رسمية إليهم.

- "5 Jamaat leaders plea for quashing crimes tribunal," *Daily Star* http://www.thedailystar.net/newDesign/latest_news.php?nid=26124

بورما

تصاعد خلال شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول التأييد الدولي لإنشاء لجنة مدعومة من الأمم المتحدة للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في بورما؛ وحتى 26 أكتوبر/تشرين الأول، كانت قائمة الدول التي تؤيد الدعوة لإنشاء لجنة تحقيق تشمل الولايات المتحدة، وبريطانيا، والمجر، وسلوفاكيا، والجمهورية التشيكية، وأستراليا وفرنسا، وكندا، وهولندا، ونيوزيلند، وأيرلندا، وليثوانيا. أما الصين فقد بدأت حملة نشطة ضد اقتراح إجراء تحقيق دولي، مستهدفة كبار المسؤولين بالأمم المتحدة والحكومات الأوروبية والآسيوية.

- "Lithuania joins chorus seeking UN inquiry on Burma abuses," *Mizzima* http://www.mizzima.com/news/world/4412
- "China campaigns against Burma war crimes inquiry," *Washington Post* http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/10/25/AR2010102505462.html

كمبوديا

في 19 تشرين الأول/أكتوبر تقدم ممثلو الإدعاء العام باستئناف أمام المحاكم الاستثنائية الكمبودية طلبوا فيه تشديد حكم السجن الصادر بحق مسؤول الخمير الحمر السابق "كاينغ إييف" الشهير باسم "الهولندي" من السجن لمدة 35 سنة إلى السجن مدى الحياة. وقال ممثلو الادعاء بأن طلبهم يعكس ارتيابهم في حقيقة شعور "الهولندي" بالذنب كما عبر عنه خلال محاكمته، كما ينم الطلب عن الإحساس بضرورة إصدار حكم بالسجن فترة أطول نظرا لفداحة وضخامة الجرائم. كما سعت جهة الإدعاء من استئنافها إلى إصدار إدانات إضافية تتعلق بجرائم ضد الإنسانية، بما فيها الإبادة، والاستعباد، والتعذيب، والاضطهاد السياسي وغيرها من الأفعال اللاإنسانية.

- "ECCC prosecutors seek life term for Duch," *Radio Netherlands* http://www.rnw.nl/international-justice/article/eccc-prosecutors-seek-life-term-duch

إندونيسيا

وقعت الحكومة الإندونيسية على "الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص كافة من الاختفاء القسري" في 28 سبتمبر/أيلول، وقدمتها إلى مجلس النواب للمصادقة عليها. وقد تم التوقيع بعد عام على إصدار لجنة المجلس الخاصة بالأشخاص المختفين توصية بتأسيس محكمة خاصة مكالفة بالتحقيق في قضايا الأشخاص الذين اختفت آثارهم في ظل حكم الرئيس "سوهارتو"، كما يكون لها صلاحية منح التعويضات لأفراد العائلة وإقرار الاتفاقية.

وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر قام الرئيس الإندونيسي "سوسيلو بامبانغ يودوينو" بتقليد الجنرال "تيمور برادوبو" منصب رئيس السلطة الوطنية. وقد تشككت "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" وغيرها من منظمات حقوق الإنسان في اختيار "تيمور" كمرشح وحيد للمنصب، وأشارت إلى دوره كمسؤول أمني رفيع في عام 1998 عندما قيل إن جنودا ورجال شرطة أطلقوا النار على متظاهرين من الطلبة، ما أودى بحياة أربعة منهم وأسفر عن جرح المئات. وقد رفض "تيمور" الإدلاء بشهادته بخصوص تلك المزاعم، وأحجم مجلس النواب عن طرح أسئلة تتعلق بحادثة عام

انتقالات

1998 خلال مصادقة أعضائه على المرشح للمنصب.

- "Indonesia signs UN convention on enforced disappearance," *Antara News* http://www.antaranews.com/en/news/1285670427/
- "Hanura won't quiz Timur on human rights abuse allegations," *Jakarta Post* http://www.thejakartapost.com/news/2010/10/13/hanura-won't-quiz-timur-human-rights-abuse-allegations.html

جزر سليمان

بهدف استعادة ثقة الجمهور في قوة الشرطة، أنشأت قوة الشرطة الملكية في جزر سليمان في سبتمبر/أيلول نظاماً تطوعياً للتقاعد المبكر للضباط المحتمل ضلوعهم في التوترات العرقية التي شهدتها منطقة غوادالكانال خلال الفترة 1998-2003. وتعين على الضباط الراغبين في التقاعد بموجب هذا النظام حضور جلسات مغلقة نظمتها لجنة الحقيقة والمصالحة في أكتوبر/تشرين الأول في إطار عملية للتعافي والمصالحة.

- "TRC conducts healing process for Police Officers," *Island Sun* http://www.islandsun.com.sb/index.php/latest-news/latest-news/1534-trc-conducts-healing-process-for-police-officers

سريلانكا

في 14 أكتوبر/تشرين الأول، رفضت منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومجموعة الأزمات الدولية الاستجابة لدعوة من "لجنة الدروس المستفادة والمصالحة" السريلانكية للإدلاء بشهاداتها أمام الجلسات المستمرة للجنة حول الحرب الأهلية خلال الفترة 1983-2009. وعللت هذه المنظمات الدولية رفضها بفشل اللجنة في "الوفاء بالمعايير الدولية الأساسية للتحقيقات المستقلة والمحايدة"، فضلاً عن فشلها المستمر في "التصدي للإفلات من العقاب والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان".

- "Sri Lanka: Government defends reconciliation commission," IRIN http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportID=90844

تيمور الشرقية

في 29 سبتمبر/أيلول، أجَّل البرلمان حتى شهر فبراير/شباط المقبل مناقشة مشروعي قانونين لتنفيذ التوصيات الرئيسية التي قدمتها لجنتان للحقيقة في تيمور الشرقية، هما: لجنة التآلف والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة؛ ويقترح هذان القانونان إنشاء برنامج وطني للتعويضات، وإنشاء "معهد للذكرى"، فضلاً عن تعزيز إجراءات البحث عن المفقودين بسبب الصراع، وتوثيق حقوق الإنسان والتوعية بها. وقال المركز الدولي للعدالة الانتقالية إن تأجيل مناقشة المشروعين يتجاهل احتياجات وحقوق الضحايا، ويؤخر تحقيق العدالة.

- "Timor-Leste: Parliament's Delay on Draft Laws Denies Justice," ICTJ http://ictj.org/en/news/press/release/4138.html

أوروبا

يوغوسلافيا السابقة

في 4 تشرين الأول/أكتوبر انتهت عملية بحث في بحيرة "بيروكاس" عن رفات أشخاص اختفت آثارهم منذ الحرب في البوسنة والهرسك بين عامي 1992-1995. ويعتقد أن تلك البحيرة الواقعة على الحدود بين البوسنة والهرسك وصربيا هي أكبر قبر جماعي في أوروبا. وقد كشفت عملية البحث التي أجراها مسؤولون بوسنيون وصرب وخبراء في الطب الشرعي منذ 26 يوليو/تموز عن رفات نحو 100 شخص يعتقد أنهم قسم من 1000 بوسني مسلم اختفت آثارهم من المنطقة المحيطة منذ عام 1992. وما يزال زهاء 14000 شخص دون أثر جراء حروب البلقان خلال التسعينيات.

- "Some 100 victims' remains found in Bosnia-Serbia," *Reuters* http://ca.reuters.com/article/topNews/idCATRE69P2TH20101026

انتقالات

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة

فتحت الشرطة العسكرية الإسرائيلية تحقيقا مع مسؤولين عسكريين رفيعي الرتبة بسبب إعطائهم الإذنَ بشن الغارة الجوية التي وقعت في يناير/كانون الثاني عام 2009 والتي أسفرت عن مصرع 21 مدنيا، جميعهم جزء من العائلة نفسها. وأشار جنود كانوا قرب الموقع خلال الهجوم إلى أن القادة ربما كانوا على علم بوجود مدنيين في المنطقة عندما أصدروا الأمر بشن الغارة. وقد تم التحقيق في الحادث عدة مرات عبر عمليات تحقيق رسمية، وتم تضمينه كقضية في تقرير "لجنة تقصي الحقائق الخاصة بحرب غزة التابعة للأمم المتحدة".

في 29 سبتمبر/أيلول تبنى "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" قرارات متابعة للتقرير الذي أصدرته "لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة" في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي خلال حرب غزة بين 2008-2009. وقد دعت القرارات اللجنة الفلسطينية المستقلة وإسرائيل لاستكمال تحقيقاتهما، وأدانت امتناع إسرائيل عن التعاون، وجددت ولاية اللجنةِ طالبةً منها تقديمَ تقرير مُحَدّث للمجلس في مارس/آذار 2011. وقد احتجت منظمات حقوق الإنسان المحلية ضد تمديد صلاحيات اللجنة، وطالبت بتحويل الأمر إلى "الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة".

- "It was the Gaza assault's worst atrocity. Now the truth may finally be told," *The Independent* http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/2114250.html
- "Council Adopts Texts on Follow-up on Report of Fact-Finding Mission on Flotilla Attack and on Committee of Independent Experts on Gaza Conflict," *Office of the UN High Commissioner for Human Rights* http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/523EF152037C0416852577AD006744FC

المغرب

أطلق برنامج "الأرشيف والتاريخ والذاكرة" رسميا في 5 تشرين الأول/أكتوبر لكي يطبقه "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان" في المغرب (CCDH) بتمويل من الاتحاد الأوروبي. ويتضمن البرنامج الذي تبلغ ميزانيته 8 ملايين يورو بضع مكونات بما فيها تنظيم الأرشيفات الخاصة بـ"هيئة الإنصاف والمصالحة" و"المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"، وإنشاء مؤسسة وطنية خاصة بالأرشيفات في المغرب، وتعليم التاريخ المعاصر في المناهج الرسمية، كما يشمل البرنامج أنشطة تقام تكريما لضحايا "سنوات الرصاص"، وتأسيس متحف للتاريخ المعاصر.

- "Official Launch of the Program of Archives, History and Memory," *CCDH* http://www.ccdh.org.ma/spip.php?article3642

انتقالات

المنشورات

الإصلاح الدستوري في الدستور الجديد لكينيا

في 4 آب 2010، صوت الكينيون في استفتاء لتبني دستور جديد يستبدل الدستور السابق الذي تم التفاوض عليه عند الاستقلال عن الحكم البريطاني في عام 1963. هذ التقرير الخاص بـالمركز الدولي للعدالة الانتقالية والذي كتبه د. "ميغاي أكيش" خلص الى أن الدستور الجديد ينشئ إطارا لاستعادة الديموقراطية الدستورية في كينيا. وهذا الدستور يزيد احتمالات المحاسبة عن التجاوزات السابقة، ويعزز الضمانات بعدم تكرر حدوثها، كما يزيد احتمال حصول الضحايا على تعويضات. ومع أن تبني الدستور الجديد يعتبر إنجازا هاما، لكنه ليس إلا خطوة البداية على الطريق الطويل لمعالجة الأسباب الأساسية للصراع في كينيا.

- "Institutional Reform in the New Constitution of Kenya," ICTJ http://www.ictj.org/static/Publications/ICTJ_KE_Institutional_Reform_pb2010.pdf

بعد التعذيب: مساءلة الولايات المتحدة والحق في التعويض

أصدر المركز الدولي للعدالة الانتقالية التقرير الثالث في سلسلة من التقارير المفصلة التي تتناول السياسات ويدور هذا التقرير حول خيارات التعامل مع الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان والمرتكبة في العمليات الأمريكية لمكافحة الإرهاب. " ***بعد التعذيب*** " يعالج مسألة الالتزام القانوني للولايات المتحدة لتوفير التعويض بعد التعذيب وغيره من التجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق المحتجزين. ويوصي التقرير بالنظر في عدة عناصر للتعويض، مثل احتياجات رد الاعتبار، وإقرار الولايات المتحدة بما ارتكبته من اخطاء. والحق في الانصاف و التعويض هو حق يقره القانون الدولي والقانون الأمريكي، ولا يمكن تجاهله في مآل الأمر ان كانت اللولايات المتحدة حريصة على معالجة الانتهاكات الماضية وتفي بمعايير المساءلة التي لا تنفك تعلن عن تأييدها في مختلف أرجاء العالم.

- "After Torture: U.S. Accountability and the Right to Redress," ICTJ http://www.ictj.org/static/Publications/ICTJ_USA_RightToRedress_pb2010.pdf

A propósito del proyecto de ley de víctimas

يعتبر مشروع قانون قدمته الحكومة الكولومبية مؤخرا أحد الإجراءات العديدة التي بدأت الحكومة اتخاذها لمساعدة وتعويض ضحايا الصراع المستمر. وقد أعد المركز الدولي للعدالة الانتقالية تقرير للإحاطة يحلل مشروع الضحايا هذا، مؤكدا على الحاجة لمشروع القانون كي يعكس مسؤولية الدولة عن تأمين المساعدة الإنسانية لضحايا تجاوزات حقوق الإنسان، وانتهاكات قانون حقوق الإنسان وفق الالتزامات القانونية الدولية.

- "A propósito del proyecto de ley de víctimas," ICTJ http://www.ictj.org/images/content/2/2/2222.pdf

آمال لم تتحقق: تصورات الضحايا عن العدالة والتعويضات في تيمور الشرقية

جربت تيمور الشرقية عددا من الآليات الخاصة بالعدالة الانتقالية للتعامل مع ميراث انتهاكات حقوق الإنسان، غير أنها أخفقت حتى الآن في تقديم التعويضات ذات المعنى للضحايا عن الأضرار التي كابدوها. هذا التقرير القائم على مشاورات مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في أنحاء تيمور الشرقية يوثق مطالب الضحايا بالاعتراف بما حاق بهم، وبالتعويض المادي وبمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان أمام العدالة. " آمال لم تكتمل" الغاية منه أن يكون مبعث إلهام لقرارات صناع السياسة بشأن بنية الآليات الخاصة بحاجات الضحايا، وأن يوضح بأن إحقاق العدالة فيما يخص الجرائم السابقة يظل قضية هامة للكثيرين، كما يهدف لمساعدة الجماعات التي تمثل الضحايا والمنظمات غير الحكومية كي تضافرَ جهودَها للتغيير.

انتقالات

- http://www.ictj.org/static/Publications/ICTJ_TL_UnfulfilledExpectations_pb2010_Eng.pdf

الإفلات من العقاب في تيمور الشرقية: هل يستطيع فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة أن يحدث تغييرا ملحوظا؟

بناء على تقرير جديد صادر عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية و"برنامج مراقبة النظام القضائي"، فإن الافتقار للإرادة السياسية المثابرة يشكل العقبة الرئيسية أمام إحقاق العدالة والمساءلة فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية بين عامي 1975-1999. ويلقي التقرير نظرة تمحيصية على عمل "فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع للأمم المتحدة"، ويكشف الصعوبة في محاكمة أبرز مقترفي الفظائع التي ارتكبت في تيمور الشرقية في عام 1999. ولكي تُفضيَ التحقيقاتُ التي أجراها "فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع للأمم المتحدة" لمحاكمات ذات مصداقية، ينبغي على القادة السياسيين في كل من تيمور الشرقية وإندونيسيا دعمُ المبادرة.

- "Impunity in Timor-Leste: Can the Serious Crimes Investigation Team Make a Difference?" ICTJ http://www.ictj.org/static/Publications/ICTJ-JSMP_TL_SCIT_pb2010_Eng.pdf
- http://www.ictj.org/static/Publications/ICTJ-JSMP_TL_SCIT_pb2010_Por.pdf
- http://www.ictj.org/static/Publications/ICTJ-JSMP_TL_SCIT_pb2010_Tetum.pdf

انتقالات

أضف لمفكرتك

3 نوفمبر/تشرين الثاني
التفاوض مع مقاتلين : بين السلام والعدالة
بوغوتا، كولومبيا
للمزيد من المعلومات، انظر الموقع التالي:
http://www.ictj.org/en/news/event/4193.html

5-4 نوفمبر/تشرين الثاني
الحكم الرشيد والأمن: دور البرلمان
الرباط، المغرب
للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:
Julie Guillerot at jguillerot@ictj.org

5 نوفمبر/تشرين الثاني
تقييم منهج للعدالة الانتقالية من أجل قرغيزستان
نيويورك
للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع التالي:
http://www.ictj.org/en/news/event/4209.html

10 نوفمبر/تشرين الثاني
محاضرة إميليو مينيوني السنوية الخامسة حول العدالة الانتقالية: معضلات تقصي الحقائق بشأن حقوق الإنسان
نيويورك
للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:
Kelly Ryan at ryank@exchange.law.nyu.edu

11-10 نوفمبر/تشرين الثاني
ورشة عمل: دور الرابطة المسيحية في جزر سليمان في لجنة الحقيقة والمصالحة
هونيارا، جزر سليمان
للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:
Daniela Gavshon at dgavshon@ictj.org

16-15 نوفمبر/تشرين الثاني
تحديات سياسة الإغاثة والتعويضات
كاتمندو، نيبال

للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:
Clare Garvie at cgarvie@ictj.org

17 نوفمبر/تشرين الثاني
المنتدى الإقليمي بشأن التعويضات الجماعية
ميديين، كولومبيا
للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:
Estefanie Robertson at erobertson@ictj.org

23 نوفمبر/تشرين الثاني
الجلسة الوطنية: بيان العدالة الانتقالية للمرأة
كاتمندو، نيبال
للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:
Clare Garvie at cgarvie@ictj.org

30 نوفمبر/تشرين الثاني
المنتدى الوطني: مشاركة الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية
بوغوتا، كولومبيا
للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:
Estefanie Robertson at erobertson@ictj.org

8 ديسمبر/كانون الأول
مؤتمر رفيع المستوى حول العدالة الانتقالية
كاتمندو، نيبال
للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:
Clare Garvie at cgarvie@ictj.org

10-9 ديسمبر/كانون الأول
الضحايا الليبيريون والتعويضات: إيجاد سبيل للمضي قدماً
منروفيا، ليبيريا
للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:
Ruben Carranza at rcarranza@ictj.org

20 ديسمبر/كانون الأول
ندوة: تجربة العدالة الانتقالية المغربية في المناهج التعليمية
الرباط، المغرب
للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:
Julie Guillerot at jguillerot@ictj.org

انتقالات

إحداث تأثير ملحوظ

"كنتيجة للتكاملية، يجب ألا يكون عدد القضايا التي تصل إلى المحكمة مقياسا لفاعليتها. بل على العكس، فغياب المحاكمات أمام هذه المحكمة، كنتيجة للعمل الاعتيادي للمؤسسات الوطنية، سيكون نجاحا كبيرا."

-لويس مورينو أوكامبو متحدثا في مراسم تأدية القسم لتولي رئيس هيئة الدعاء في المحكمة الجنائية الدولية في 16 يونيو/حزيران 2003.

عقد المركز الدولي للعدالة الانتقالية مؤتمرا رفيع المستوى حول "التكاملية بعد كامبالا: الطريق قدما" في 28-29 أكتوبر/تشرين الأول في مقاطعة "غرينتري" في "لونغ آيلاند" في ولاية "نيويورك". وقد اعتمد المؤتمر على العمل الذي تم في مؤتمر "مراجعة نظام روما الأساسي" الذي عقد في كامبالا في أوغندا في يونيو/حزيران عام 2010 بغية تقييم مدى تقدم المحكمة الجنائية الدولية وتقييم التحديات التي تواجهها.

وقد جمع المركز الدولي للعدالة الانتقالية قيادة المحكمة وأكثر من 60 مسؤولا رفيع المستوى من الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية، ومن إدارات وهيئات الأمم المتحدة الرئيسية الموكلة بمعالجة قضايا حكم القانون، ومن المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة في مجال حكم القانون أو العمل بما يتعلق بقضايا المحكمة الجنائية الدولية، ومن هيئات التنمية. وتمحور النقاش حول مسألة كيفية اتخاذ خطوات عملية لدعم المسؤولية الوطنية عن المحاكمات المحلية المتعلقة بالجرائم الدولية.

ويشير مبدأ التكاملية إلى حقيقة أن المحكمة الجنائية الدولية ستحقق في الجرائم وتقاضي المتهمين فيها فقط عندما تكون دولة ما "غير راغبة أو عاجزة فعلا عن القيام بذلك." وعليه فإن دور المحكمة محدود وإن كان هاما في الوقت ذاته. إن فجوة الإفلات من العقاب الناجمة عن الفظائع واسعة النطاق أو الجرائم ضد الإنسانية، عدا حاجات ضحايا تلك الانتهاكات، يجب أن تعالجها الدول أساسا. ولهذا فإنه من المهم تعزيز أنظمة القضاء الوطنية كي تتمكن من إجراء تحقيقات ومحاكمات تتعلق بهذه الجرائم.

رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية ديفيد تولبرت يجتمع مع المشاركين في تكامل في كمبالا، الذي عقدته المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أكتوبر 28-29

إن المركز الدولي للعدالة الانتقالية يقوم بدور في تعزيز قدرة أنظمة القضاء الوطنية لمعالجة الجرائم الخطيرة في عدد من البلدان. ففي كولومبيا على سبيل المثال، يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية على تقديم استشارات الخبراء المبنية على التجارب الدولية والمقارنة لعدد من الآليات القضائية، بما فيها "محكمة العدل العليا"، واجراءات العدل والسلام و "مكتب المحامين العامين". في تشرين الأول/أكتوبر 2010، نظم المركز الدولي للعدالة الانتقالية دورة تدريبية في "لاهاي" للقضاة ، وأمين سجل قسم جرائم الحرب الخاص بالمحكمة العليا في أوغندا (WCD) للإسهام في نوعية وفاعلية المحاكمات وتعزيز المهارات والإجراءات لضمان قواعد المحاكمات النزيهة والدؤوبة. وفيما يخص السودان، أدلى موظفو "المركز الدولي للعدالة الدولية" أيضا بشهاداتهم أمام "مجلس الاتحاد الأفريقي الخاص بدارفور" وأسهموا في تصريح مشترك بشأن أهمية اتخاذ منحى اكثر شمولا نحو العدالة، وبشأن ضرورة احترام "قانون روما الأساسي".

لقد اعتمد اجتماع التكاملية الأخير على هذا العمل على مستوى السياسة الدولية، متيحا النقاش النشط بين شركاء التنمية والسلطات الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية. وقد أفضت النقاشات إلى دعوات واضحة لخطوات متابَعة، بما فيها تسهيل المزيد من الشراكة مع وكالات التنمية، ولفت الانتباه إلى قضية التكاملية في اجتماع "جمعية الدول الأعضاء المقبل في ديسمبر/كانون الأول.

انتقالات

وقد حظيت المبادرة بإطراء المشاركين باعتبارها خطوة حيوية لتحقيق مبدأ التكاملية في الواقع الفعلي.

وقال رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية ديفيد تولبرت :" بغية مكافحة الإفلات من العقاب، يجب على العالم أن يعزز أنظمة العدالة الوطنية." وأردف "تولبرت":" وهذه مهمة طويلة الأمد، والطريقة الوحيدة لتحقيقها مرهونة بأن يبدأ ممثلو التنمية والقانون بالعمل معا لهذه الغاية. لقد أشرعَ هذا الاجتماع الحوار، وسيكون من المهم للغاية لهؤلاء الممثلين البدءُ في العمل معاً بطرق ملموسة."